



توقف الأشغال بمشاريع استنزفت 12.7 مليار سنتيم يثير جدلا بالجديدة هيئة حقوقية طالبت المجلس الأعلى للحسابات بإيفاد لجان للتدقيق في الصفقات

الجديدة : أحمد الزوين

من طرف جماعة الجديدة بطريق مراكش موضوع الصفقة 17/2014 في حين أن عدد الأشجار الوارد في الصفقة هو (6 شجرات)، علما أن الشارع بأكمله ليس به هذا العدد من الأشجار المقننة، ونفس التلاعب شمل الصفقة رقم 16/2014 بخصوص عدد الأشجار.

واستغربت الهيئة في شكايتها لإدريس جطو من أساس تحديد ثمن قطع الأشجار في 5000 درهم للشجرة الواحدة بالصفقة 17/2014 و3500 درهم للشجرة الواحدة بالصفقة 16/2014 وهذا الثمن جعل الأشغال الخاصة بالصفقتين موضوع شك ومساءلة ومحاسبة، بالإضافة إلى إزالة كمية كبيرة من مادة الزليج وقارعة الطريق من طرف الشركات ولم يعرف مصيرها حتى حدود اللحظة، وإذا تم إتلافها فهل هناك خبرة أنجزت للتحقق من أن هذه المواد لم تعد تقنيا جيدة وصالحة للاستعمال، كما يجهل مصير الأعمدة الكهربائية التي تمت إزالتها من شارع محمد السادس بالرغم من جودتها، وأي إتلاف لهذه المواد بدون سند قانوني وبناء على معايير تقنية يظل من مسؤولية الرئيس والمصالح التقنية الجماعية المختصة.

ومن التلاعبات التي عرفت الصفقتان تكليف مكتب للدراسات بإعداد دراسة الصفقتين على المستوى التقني وتحديد الأثمان والكميات، وتكليفه في نفس الوقت بتتبع الأشغال ليتحول هذا المكتب إلى خصم وحكم، في الوقت الذي كان من الواجب الاعتماد على مكتب متخصص في تتبع ومراقبة الأشغال.

أثار توقف الأشغال بمشاريع صرفت عليها 12.7 مليار سنتيم بتمويل من صندوق التجهيز الجماعي تخصص إصلاح وتقوية الطرقات جدلا كبير بمدينة الجديدة، وجعل الهيئة المغربية لحماية المواطنة والمال العام تطالب المجلس الأعلى للحسابات بإيفاد لجان تفتيش لتدقيق الحسابات في مصاريف هذه الصفقات التي توقفت بها الأشغال. وكان صندوق التجهيز الجماعي قد عمل على تمويل عدة مشاريع كالصفقة 16/2014 الخاصة بتهيئة طريق سيدي بوزيد بمبلغ مالي قدر بأكثر من 6.2 ملايين سنتيم، والصفقة 17/2014 الخاصة بتهيئة طريق مراكش بمبلغ مالي يفوق 6.5 ملايين سنتيم، لكن الأشغال توقفت لأسباب مجهولة جعلت أصوات ساكنة الجديدة تتعالى للمطالبة بفتح تحقيق نزيه من طرف الجهات المسؤولة.

وكانت الهيئة المغربية لحماية المواطنة والمال العام قد أكدت في شكايتها لإدريس جطو وجود تلاعبات من أخطرها الفرق الشاسع في الكميات الواردة في جدول أثمان الصفقتين المصادق عليهما من طرف وزارة الداخلية، وبيان كشف حسابات الأداء الخاصة بالإدارة العمومية والأسلاك الكهربائية. وكشفت شكاية الهيئة الحقوقية عن تسديد أثمان كميات تخص بعض الأشغال التي لم يتم إنجازها من طرف شركتين، بالإضافة إلى فضيحة كمية الأشجار التي تم أداء ثمنها (633 شجرة)